مركز المعرفة للدراسات والابحاث الاستراتيجية
KNOWLEDGE CENTER FOR STRATEGY RESEARCHES AND STUDIES

الاستدارة الخارجية للمملكة العربية السعودية

قرآءة في التحولات

2019م - 2023م

www.almarfacenter.org almarfacenter مركز المعرفة للدراسات والأبحاث الإستراتيجية

مقدمة:

يعد مؤتمر القمة العربية بدورته 32 الذي عقد في المملكة العربية السعودية (في مايو 2023م) حدثًا مهمًا في تاريخ المنطقة العربية حيث يعد مؤشر على رغبة القوى الفاعلة في إنهاء إرث الماضي وتجاوز مرحلة الصراعات التي عصفت بالمنطقة العربية منذ مطلع العقد الماضي، وفي هذا السياق تبذل المملكة العربية السعودية جهود على المستوى السياسي والدبلوماسي مع الدول الإقليمية والدولية لإنهاء الحروب في مختلف الدول العربية، مما يعد تحول كبير في مسار السياسة الخارجية للمملكة في طريقة تعاملها مع الصراعات في المنطقة العربية.

لقد شهدت السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية تغيرًا كبيرًا في تعاملها في السنوات الأخيرة فعلى الصعيد الدولي مرت العلاقات (السعودية-الأمريكية) بتقلبات خصوصًا مع وصول **الرئيس جوزيف بايدن** للبيت الأبيض في أواخر(2020م) حيث لم تكن إدارة بايدن على توافق مع سياسة المملكة في كثير من القضايا, وأما على الصعيد الإقليمي فشهدت العلاقات (السعودية-الإيرانية) تحسن خلال الأشهر الماضية بعد وساطة قادها الرئيس الصيني **شي جين بينغ** بين الطرفين لاستكمال ما تم التوصل إليه من خلال المحادثات الدبلوماسية بين الرياض وطهران التي عقدت في كلاً من دولة **العراق وعمان** منذ عام (2021م).

وفي هذا السياق برزت لنا بعض المؤشرات لانعكاس التحول في السياسة الخارجية للمملكة على مختلف الملفات العربية والدولية فقد زارَ السفير السعودي باليمن **محمد آل جابر** صنعاء والتقاء بالمسؤولين في حركة أنصار الله **"الحوثيين"**، وفي الجانب الآخر تم إرجاع مقعد دولة سوريا في جامعة الدول العربية بعد نحو 12 سنة من تجميد العضوية مما ينبأ بمرحلة جديدة قد تشهدها المنطقة العربية.

سوف تسلط هذه الورقة السياسية الضوء على الثابت والمتغير بالسياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، وأبرز أسباب الاستدارة بالسياسة الخارجية، كما سوف تتطرق إلى المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية.

السياسة الخارجية للمملكة.. الثابت والمتحول:

إنّ المبدأ الذي حكم علاقة المملكة بالولايات المتحدة هو **" الأمن مقابل الطاقة "** حيث تزود المملكة العالم بالنفط منذ نحو 8 عقود مقابل ذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية في إبقاء الخليج العربي آمن ومستقر وذلك من خلال بناء القواعد العسكرية لتأمين مصادر الطاقة إلا أنْ الأحداث الأخيرة التي شهدتها المملكة جعلت من الرياض تعيد النظر في علاقاتها الخارجية مع الولايات المتحدة والدول الغربية، فقد مثّل عامي(2018-2019م) نقطة تحول كبيرة للسياسة الخارجية فمع اغتيال الصحفي السعودي **جمال خاشقجي** في تركيا شهدت الرياض حملة عنف من الدول الغربية وهو ما كان غير متوقع من دول يفترض بأنّها حليفة للمملكة العربية السعودية، ليأتي بعد ذلك في -عام 2019م- استهداف جماعة الحوثي منشئات نفطية بطائرات بدون طيار بمنطقة **بقيق** و**خريص** حيث أدى هذا الاستهداف وفق تصريح وزير النفط السعودي **عبدالعزيز بن سلمان آل سعود** إلى انخفاض إنتاج النفط بمقدار **5.7 مليون** برميل في اليوم وهو ما يعادل نصف إنتاج الدولة من النفط [1].

ليأتي بعد هذه الأحداث بوادر التحول في السياسة الخارجية السعودية والتي يمكن اعتبار **استهداف الحوثي للمنشئات النفطية** هي المفترق الرئيسي بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية والتي بدورها انعكست بعد ذلك على كثير من الملفات ويمكن إيجازها من خلال بعض المحطات الرئيسية وهي الآتي:

أبرز محطات التحول:

المحطة الأول: في إطار التحول تمثلت في عادة ترتيب البيت الخليجي المتصدع جراء الأزمة مع دولة قطر وذلك من خلال اتفاق **العُلا** الذي تم التوقيع عليه من قبل الأطراف -في يناير 2021م-، وبذلك انتهت الأزمة الخليجية التي بدأت مع إعلان **المملكة ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين ودولة مصر العربية** مقاطعة شاملة مع **دولة قطر**.

المحطة الثانية: تمثلت في فتح المجال للحلول الدبلوماسية مع **جمهورية إيران الإسلامية** وذلك عن طريق إجراء محادثات ثنائية بوساطة (عراقية-عمانية) وقد تكللت هذه المحادثات بالتوقيع على اتفاقية رعتها **جمهورية الصين الشعبية** قضت بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد انقطاعها جراء اقتحام السفارة **السعودية** في **طهران** مطلع عام (2016م).

المحطة الثالثة: كانت مع إعلان روسيا الاتحادية العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا حيث شهد العالم ارتفاعًا كبيرًا في أسعار النفط وصل إلى **140 دولار** للبرميل، وهو ما دفع بالرئيس الأمريكي **جوزيف بايدن** لزيارة المملكة لإقناع **الرياض** لتزيد المعروض النفطي في الأسواق العالمية وهو ما بدأ بأنْ طلب

[1] موقع bbcعربي، استهداف بقيق وخريص: إنتاج السعودية من النفط ينخفض إلى النصف عقب هجمات بطائرات مسيرة، 10 يونيو 2023م، https://2u.pw/VMZvV3v.

الرئيس الأمريكي تم رفضه من خلال قرار منظمة **أوبك بلس** خفض إنتاج النفط بمقدار مليوني برميل يوميًّا [2]

المحطة الرابعة: سعت المملكة العربية السعودية إلى بناء جسور تواصل مع جمهورية الصين الشعبية وتعميق العلاقات بينهم وقد توجت بزيارة الرئيس الصيني **شي جين بينغ للرياض** بدعوة رسمية من العاهل السعودي **الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود** وعقد ثلاث قمم (سعودية-خليجية-عربية) في-ديسمبر2022م-، تخللها اتفاقيات أولية بقيمة **110 مليار ريال** وتوقيع على وثيقة شراكة استراتيجية بين المملكة والصين ووضع خطة مواءمة بين رؤية المملكة **2030** ومبادرة الحزام والطريق [3].

المحطة الخامسة: في التحول للسياسة الخارجية السعودية كانت في المشهد اليمني فقد قام السفير السعودي لدى اليمن **محمد آل جابر** بزيارة إلى العاصمة صنعاء والتقاء خلالها بقيادات جماعة أنصار الله الحوثي وقدمت الرياض نفسها كوسيط بين الشرعية والحوثيين، وتأتي هذه الزيارة بعد أنْ احتضنت المملكة الأطراف اليمنية في مشاورات الرياض وخرجت المشاورات بإجراء تغييرات جوهرية على السلطة السياسيّة تمثلت في إعلان نقل السلطة الذي تم من خلاله نقل صلاحيات الرئيس السابق **عبدربه منصور هادي** ونائبه الفريق ركن **علي محسن الأحمر** إلى مجلس **القيادة الرئاسي** برئاسة **الدكتور رشاد العليمي**.

المحطة السادسة: إنهاء القطيعة مع **سوريا** بعد مرور نحو 12 سنة، حيث عقد الأمير **محمد بن سلمان** لقاء مع الرئيس **بشار الأسد** بعد انتهاء (مؤتمر القمة العربية32) الذي عقد بالمملكة -في مايو 2023م-، ويأتي هذا القاء بعد سلسلة لقاءات رفيعة المستوى بين البلدين، وهو ما يعكس توجه المملكة الجديدة في التعاطي مع مختلف القضايا على الصعيد الإقليمي والدولي.

أسباب الاستدارة الخارجية للمملكة:

أولًا: عجز **الولايات المتحدة الأمريكية** عن إيقاف التهديدات **الإيرانية** فالدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط أخذ في الانحسار منذ مجي إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق **باراك أوباما** وأتباعه استراتيجية التحول نحو الشرق لإيقاف التوسع الصيني في (آسيا-الباسفيك) وهو ما فسح المجال للتوسع **إيران** في المنطقة عن طريق تقديم الدعم المالي والعسكري لحلفائها في **اليمن والعراق وسوريا ولبنان**، كما أنّه منذ انسحاب **الولايات المتحدة الأمريكية** من الاتفاق النووي الإيراني لم تستطع **واشنطن** إيقاف النشاط النووي الإيراني المتزايد حيث رصدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة جزئيات

[2] موقع bbc عربي، أوبك بلس: لماذا أثار قرار خفض إنتاج النفط غضب واشنطن، 10 يونيو 2023م، https://2u.pw/ao6Zpb.
[3] موقع rt، القمة السعودية الصينية.. اتفاقيات بقيمة 29 مليار دولار، 10 يونيو 2023م، https://2u.pw/21SbzWc.

من اليورانيوم المخصب بنسبة **83.7%** فيما تبلغ نسبة النقاء التي تسمح بتصنيع الأسلحة نحو **90%** [4] .

ثانيًا: الود المفقود بين **المملكة العربية السعودية** وحليفتها **الولايات المتحدة الأمريكية** من الرغم من أهميتها الاستراتيجية ولكنها تمر مراحل فتور طبقًا للإدارة التي تحكم البيت الأبيض وبطبيعة الحال فأنّ مثل هذه العلاقة قد لا ترغب بها الرياض حيث أنّ الإدارات المختلفة للبيت الأبيض والسياسات المتعددة التي ستحكم العلاقات (السعودية-الأمريكية)ستضر المملكة في ملفات عديدة مثل حقوق الإنسان، الملف النووي الإيراني، ومحاسبة المسؤولين عن اغتيال **الصحفي جمال خاشقجي**، وقد كانت للرئيس الأمريكي الديموقراطي **جوزيف بايدن** تصريحات بهذا الصدد أثناء الانتخابات الرئاسية ضد القيادة السعودية حيث رد **بايدن** على سؤال عما إذا كان سيعاقب القادة السعوديين رفيعي المستوى على مقتل **خاشقجي** وانتهاكات حقوق الإنسان قائلًا:*" نعم **خاشقجي** قتل وقطعت أوصاله وأعتقد أنّ هذا كان بأمر ولي العهد"* وهو ما نفته السعودية وأضاف **بايدن** *:" أود أنّ أوضح أننا لن نبيع لهم مزيدًا من الأسلحة وسنجعلهم يدفعون الثمن، ونجعلهم في الواقع منبوذين كما هم"* [5] وبالتالي فأن عدم ثبات العلاقات (السعودية-الأمريكية)وبقاء هذه العلاقات رهينة نتائج الانتخابات تعد علاقة غير صحية لذا سيحتم على المملكة توسيع نطاق علاقاتها.

ثالثًا: أنّ المخاوف والتهديدات التي تستهدف المملكة أصبح من الممكن تبديدها حيث أنْ المشروعين (التركي-الإيراني) وخطر وصولهم إلى دول الخليج بشكل عام والمملكة بشكل خاص أصبح محدود، نظرًا لظروف والأزمات الاقتصادية التي تعصف في **طهران وأنقرة**، بالإضافة إلى إدراك كل الأطراف في عدم جدوى استمرار تصدير المشروعين وأنْ الخيار الأنسب لكل الفاعلين هو التعايش السلمي بينهم، وقد اتخذت تركيا بعض الخطوات في سبيل تبديد مخاوف المملكة العربية السعودية وذلك من خلال تقليص دعمها المادي والإعلامي لجماعة الإخوان المسلمين، وفي مقابل ذلك دعمت المملكة العربية السعودية الاقتصاد التركي بوديعة بقيمة **5 مليار دولار** في شهر (مارس2023م)[6]، وتأتي هذه الوديعة السعودية قبل أشهر من الانتخابات الرئاسة والبرلمانية التركية وهو ما يؤكد أنْ هناك توافقات حول إنهاء الخلافات بين البلدين.

أما في ما يخص الجانب الإيراني فأنّ تأثيرها يمتد إلى **اليمن وسوريا والعراق ولبنان** فضلًا عن بعض الدول الخليجية وفي ظل عدم إمكانية القضاء على التأثير **الإيراني** بالخيارات العسكرية كما تشهد الساحة **السورية واليمنية** فقد انخرط الجانبين في مناقشات خلال السنوات الماضية والتي أفضت إلى توقيع اتفاقية بين الطرفين بوساطة **صينية** تضمنت استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما وإعادة فتح سفارتيهما وممثليتاهما والتأكيد على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، كما وأبدوا حرصهم على بذل كافة الجهود لتعزيز السلم والأمن الإقليمي والدولي [7].

[4] موقع اندبندنت عربية، قلق غربي بعد تخصيب إيران اليورانيوم بنسبة 84 في المئة، 10 يونيو 2023م، https://2u.pw/2GJn8cA.
[5] موقع cnn عربي، بين بايدن ومحمد بن سلمان.. كيف يبدو مستقبل العلاقات السعودية-الأمريكية، 10 يونيو 2023م، https://2u.pw/ccl37bZ.
[6] موقع العربية، السعودية تودع 5 مليارات دولار في البنك المركزي التركي، 10 يونيو 2023م، https://2u.pw/KObYIa.
[7] موقع sputnik، السعودية وإيران توقعان اتفاقا لاستئناف العلاقات برعاية صينية، 10 يونيو2023م، https://2u.pw/pTTjlpl.

ومن الملاحظ أنّ بوادر الاتفاق (السعودي-الإيراني)قد انعكست على بعض الملفات العربية حيث أعلنت **الخارجية السعودية** استئناف عمل بعثتها الدبلوماسية في **سوريا** بعد قطيعة لنحو 12 سنة، كما والتقى ولي العهد السعودي **الأمير محمد بن سلمان بالرئيس السوري بشار الأسد** بعد اختتام أعمال القمة العربية بدورتها ال 32 التي عقدت في جدة[8]؛ وتعد هذه القمة العربية الأولى التي تشارك فيها **سوريا** بعد تجميد عضويتها بالجامعة العربية (في 2011م)، أما في ما يخص الجانب اليمني الذي يتصف بمناخ سياسي متقلب، وصعوبة جمع الأطراف في رؤية موحدة، فقد قدمت **المملكة العربية السعودية** نفسها كوسيط بين الشرعية المتمثلة بمجلس القيادة الرئاسي وبين جماعة أنصار الله الحوثيين.

المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية:

أولًا: مصالح المملكة العربية السعودية:

تبدو لنا أنْ العلاقة التي ستحكم المملكة بمختلف الدول الأخرى قائمة على تحقيق المصلحة **للرياض** بدرجة أولى حيث تعد المصالح الاقتصادية بدرجة أساسية ذات أولوية بالنسبة لسياسة ولي العهد الذي يسعى في ذات الوقت لبناء اقتصاد مستدام والتخلص من هيمنة النفط الذي يشكل ما يقارب من **90%** من مجموع إيرادات الدولة، والوصول بالاقتصاد السعودي وفق تصريحه بمجلة **ذا اتلانتيك** إلى:*" مرتبة أعلى من المرتبة 15 بين دول مجموعة العشرين بحلول عام 2030م "*[9] مقارنة بما كانت عليه حيث احتلت المملكة المرتبة 19 قبل إطلاق رؤية 2030 في عام 2016م.

وبطبيعة الحال فان مثل هذه الخطط الطموحة تتطلب القيام بتنويع الاقتصاد من خلال تحديث البنية التحتية, تنشيط السياحة، رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، زيادة الصادرات غير النفطية، بالإضافة إلى جلب الاستثمارات الخارجية عن طريق تحسين البيئة الاستثمارية، زيادة جاذبيتها لكافة المستثمرين وقد نجحت الحكومة السعودية منذ إطلاق **رؤية 2030** في تنفيذ العديد من المبادرات الداعمة والإصلاحات الهيكلية لتمكين التحول الاقتصادي إذ تم تنفيذ أكثر من **600 إصلاح** في الجوانب التشريعية والإجرائية لجعل الاستثمار والأعمال التجارية تتسم بالسهولة والسرعة[10].

ومن هنا يتضح أنّ ولي العهد يعول بشكل كبير على الجانب الاقتصادي في المساهمة بالارتقاء **بالمملكة العربية السعودية** على الصعيد العالمي وزيادة نفوذها السياسي في المجتمع الدولي، لذا فأنّه من المتوقع أنّ المصالح الاقتصادية للمملكة ستكون أحد أبرز المحددات الرئيسية التي ستقوم عليها السياسة الخارجية **للمملكة** العربية **السعودية** في إطار تعاملها مع مختلف الدول الأخرى.

[8] موقع cnn، بعد اختتام أعمال القمة العربية.. ولي العهد السعودي يلتقي الأسد، 10 يونيو 2023م، https://2u.pw/MKWkEdl.
[9] موقع cnn عربي، نص ما قاله محمد بن سلمان بإجابة على 72 سؤالاً، 11 يونيو 2023م، https://2u.pw/UHekH3A.
[10] موقع independent، قصة الاستثمارات الأجنبية للسعودية في 7 سنوات، 11 يونيو 2023م، https://2u.pw/kVhV9nb.

ثانيًا: بناء علاقات متعددة:

في ظل سعي المملكة العربية السعودية لتحقيق تقدم اقتصادي كبير ومد نفوذ سياسي واسع فهي تحتاج قطعًا إلى توسيع علاقاتها الاستراتيجية فالمملكة وخلال العقود الماضية أسست علاقة استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنْ هذه العلاقة تواجهها العديد من التحديات في الوقت الراهن؛ وبالتالي فأنّ الخيار الأنسب هو عدم الانكفاء على **الولايات المتحدة الأمريكية**، وفي هذا السياق قد برزت **جمهورية الصين الشعبية** في السنوات الأخيرة كقوة صاعدة منافسة **للولايات المتحدة**، وتعد **الصين** هي الخيار الأنسب للعديد من الدول بحكم ما تتمتع به من مميزات تختلف به عن **الولايات المتحدة** مثل إعطاء الأولوية للاقتصاد، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان بعكس الولايات المتحدة التي غالبًا ما تربط الجوانب الاقتصادية، صفقات الأسلحة بملفات حقوق الإنسان وتبني القيم الأمريكية وغيرها من الملفات الأخرى، وهو ما يتسبب في تعطيل صفقات بيع الأسلحة الحديثة والنوعية للدول الأخرى ومن بينها المملكة.

لذا فانه يبرز لنا احتمال تعزيز **المملكة العربية السعودية** علاقاتها مع **جمهورية الصين الشعبية** كإحدى المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية للمملكة لعل زيارة الرئيس الصيني **شي جين بينغ للمملكة العربية السعودية** في(ديسمبر 2022م) وما حضي به من اهتمام مقارنة بزيارة الرئيس الأمريكي **جوزيف بايدن** (يوليو 2022م) يعكس توجه المملكة خلال الفترة القادمة وبالرغم أنّه من غير المتوقع أنْ تفضل المملكة علاقة **الصين** على العلاقات الاستراتيجية مع **الولايات المتحدة الأمريكية** الممتدة منذ نحو 8 عقود إلا أنّ الخلل الذي أصاب العلاقة بين البلدين خلال الفترة الماضية جعل من المملكة تسعى لتنويع علاقاتها بناءً على المصالح القومية.

قد ساهم الانسحاب الأمريكي من منطقة الشرق الأوسط في ترك فراغ **لجمهورية الصين الشعبية** والتي بدورها قدمت نفسها كدولة مختلفة عن الولايات المتحدة، ويمكن الوثوق بها وهذا بدأ واضحًا من خلال دخول **الصين** كوسيط بين المملكة العربية السعودية **والجمهورية الإيرانية الإسلامية** التي نتج عنه توقيع الطرفين اتفاقًا يقضي بإنهاء الخلافات بينهم؛ وبالتالي فأنّه من المتوقع أنْ نشهد خلال السنوات القادمة مزيدًا من التقارب (السعودي-الصيني).

ثالثًا: محيط إقليمي آمن:

تشهد المملكة مرحلة تحول من اقتصاد ريعي معتمد على النفط إلى اقتصاد متنوع ومستدام؛ لذا فأنْ عملية التحول تحتاج إلى جذب استثمارات أجنبية ضخمة في السوق السعودي إلا أنْ متطلبات الاستثمارات الأجنبية ترتكز بدرجة أساسية على توفر بيئة آمنة وطالما أنْ المحيط العربي مضطرب فأنّ ذلك يؤثر بشكل مباشر على الخطط والمشاريع السعودية، بالتالي فأنّ سعي المملكة لإنهاء الصراعات الإقليمية سواءً التي ترتبط بها بشكل مباشر أو غير مباشر قد يكون أحد المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية خلال الفترة المقبلة.

الخاتمة:

تشهد المملكة العربية السعودية تغييرًا في سياستها الخارجية فقد بدأت بالتقارب مع **الجمهورية الإيرانية الإسلامية**، وبدوره انعكس هذا التقارب على سياسة المملكة في الملف **اليمني والسوري** ومن الملاحظ أنْ تغيير **السعودية** لسياستها الخارجية ليس وليد هذه اللحظة وإنما يعود لعام(2019م)، عندما تم استهداف منشاتها النفطية بطائرات بدون طيار وأدى هذا الاستهداف إلى انخفاض الإنتاج النفطي إلى النصف دون أنْ يكون هناك رد فعل من جانب الحليف الأمريكي، انعكس هذا بشكل سلبي على العلاقات (السعودية-الأمريكية)التي تشهد بدورها توترات سابقة على خلفية مقتل الصحفي **جمال خاشقجي**، حيث أنْ المملكة أدركت أنّه لم يعد ممكنًا الاعتماد على الحليف الأمريكي في مسألة تأمين مصادر الطاقة بالتالي بدأت المملكة في سلك طريق مختلف وذلك عن طريق توسيع علاقاتها مع **جمهورية الصين الشعبية**، وفتح المجال للوصول لتفاهمات مع **جمهورية إيران الإسلامية** عن طريق المباحثات الدبلوماسية في **دولة العراق وسلطنة عمان** وصولًا لتوقيع اتفاقًا يقضي بالعمل على حل الخلافات البينية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما؛ لذا فأنّه من المتوقع أنْ تشهد المنطقة العربية خلال الفترة المقبلة حلّ الكثير من القضايا العالقة ووضع معالجات للصراعات في **سوريا واليمن** خصوصًا في ظل قيام **جمهورية الصين** بالوساطة بين **المملكة وإيران فالصين** تعد دولة موثوق فيها من الطرفين.

إعداد الباحث:

محمد بافقير

تحت إشراف:

أ/هشام الكاف